مجلة الجمعية الجغرافية الليبية

مجلة علمية متخصصة تصدر عن الجمعية الجغرافية الليبية



العدد الرابع

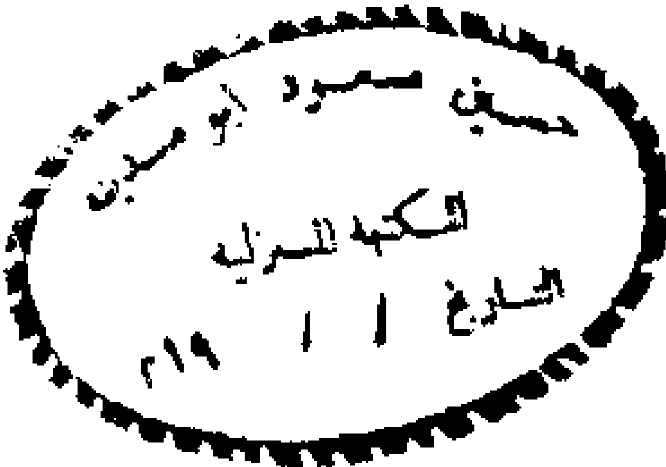
2011



مجلــــة

الجمعية الجغرافية الليبية

العدد الرابع- 2011م



مجلة الجمعية الجغرافية الليبية

البحوث والمقالات الواردة في هذه المجلة تعبر عن وجهة نظر اصحابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي مجلة الجمعية الجغرافية الليبية

تتم المراسلات والمشاركات على العناوين التالية:

- مكتب الجمعية الجغرافية الليبية بمدينة الزاوية .
- إدارة فرع الجمعية بالمنطقة الغربية، طرابلس.
- إدارة فرع الجمعية بالمنطقة الجنوبية، سبها.
- إدارة فرع الجمعية بالمنطقة الوسطى، سرت
- إدارة فرع الجمعية بالمنطقة الشرقية، بنغازي

الوكالة الليبية للترقيم الدولي الموحد للكتاب

دار الكتب الوطنية

بنغازي ـ ليبيا

هاتف : 9097074 - 9096379 - 9090509

بريد مصور : 9097073

البريد الإلكتروني :

nat_lib_libya@hotmial.com

رقم الإيداع : / 2009

ردمك - ISBN 978 – 9959 – 852 –

التنفيذ الفني / أكرم محمود جودة

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى القارئ الكريم . . .

كانت قارة إفريقيا موضوع دراسة وبحث في الملتقى التاسع للجمعية الجغرافية الليبية ، الذي عقد في رحاب جامعة قاريونس ببنغازي ، نوقشت خلاله حوالي ثلاثين ورقة بحثية فيها . ونظراً إلى قيمة تلك البحوث وأهميتها ، رأت أسرة تحرير هذه المجلة أن تفرد هذا العدد لقارة إفريقيا . اختيرت معظم موضوعاته من بين الورقات البحثية التي ألقيت خلال ذلك المؤتمر ، مع إضافة بعض البحوث الأخرى .

إن اختيار بعض أبحاث ذلك الملتقى لنشرها في هذا العدد من مجلتنا لا ينقص من قيمة الأبحاث التي لم يقع الاختيار عليها ، لأن هذا الاختيار تم في حدود القدرة الاستيعابية للمجلة التي لا تتسع لكل الأوراق البحثية التي حواها الملتقى ، لذلك لجأت أسرة التحرير إلى الاكتفاء بالأبحاث التي تتناول موضوعات شاملة على مستوى القارة ، واضطرت إلى ترك تلك التي تبحث في أقاليم ومناطق محددة منها .

أخي القارئ الكريم . . .

أرجو أن يقدم لك هذا العدد من مجلة الجمعية الجغرافية الليبية باقة من الدراسات والبحوث التي تلقي مزيداً من الضوء على قارة إفريقيا خلال هذه الحقبة من تاريخها ، التي تقف فيها على أعتاب مرحلة جديدة من مراحل البناء والتطوير والتحديث ، تتطلب منها جمع كل قواها ، وتحفيز كل جهودها وتسخير كل إمكانياتها لتضمن العبور إلى مستقبلها بسلام وثقة ، وتستشرف

صباح غد مشرق يحمل إليها أنفاس العزة والكرامة ، بعد أحقاب طويلة مظلمة عانت خلالها ويلات التخلف والقهر .

باسم الجمعية الجغرافية الليبية أتوجه بخالص الشكر والامتنان إلى كل من أسهم في هذه الدراسات ، سواء تلك التي قدمت إلى الملتقى الجغرافي التاسع ، أو قدمت للنشر في هذا العدد مباشرة ، ومزيداً من الشكر والعرفان بالجميل إلى كل الزملاء الذين أسهموا بجهدهم وخبرتهم في إخراج هذا العدد من مجلة الجمعية الجغرافية إلى حيز الوجود .

والله ولي التوفيق

أ.د. منصور محمد الكيخيا

أمين الجمعية الجغرافية الليبية

محتويات العدد

الهيمنة الحضرية والسياسات المكانية في خطط التنمية الإفريقية(*)

بقلم الأستاذ الدكتور بيتر دوون(*)
ترجمة الدكتور حسني بن زابيه(*)

هناك استياء واسع من جانب المخططين الأفارقة حول التوزيع المكاني للسكان ودرجة الهيمنة الحضرية على وجه الخصوص. توثق هذه الدراسة الأهمية المتزايدة للاستراتيجيات الوطنية للتطوير الحضري في خطط التنمية الأفريقية وتفحص عوامل أخرى مشاركة لإقرار تبني هذه السياسات للتنمية المكانية. وجدت هذه الدراسة كنتيجة، علاقة ضعيفة بين الهيمنة الحضرية وتبني السياسة المكانية، أما العوامل الأخرى مثل استقرار الحكومات ومستوى الاستقلال الوطني، يظهران علاقة أقوى مع تبني كل من سياسات مراكز الخدمات الريفية ومدن التسوق وسياسات النظم العمرانية عامة.

* ترجمة لبحث منشور للأستاذ الدكتور بيتر دوون، قسم التخطيط الإقليمي والحضري، جامعة فلوريدا، تالاهاسي، الولايات المتحدة الأمريكية:

Peter L. Doan, Urban Primacy and Spatial Development policy in African Development Plans, in Third World Planning Review, Vol.17, No.3, Aug.1995, Liverpool, University Press, PP313-35.

(*) قسم الجغرافيا ، جامعة قاريونس ، بنغازي .

1 ـ تحديد المشكلة

مرَّت أكثر من 30 سنة على أول دولة افريقية حصلت على استقلالها، واليوم تمرُّ كثير من البلدان الإفريقية بتجربة ارتفاع سريع لمعدلات النمو السكاني. قد أوجد تنوع اقتصاديات دول القارة من قاعدة زراعية محصورة النشاط إلى قاعدة أكثر اهتماماً بالنشاط الحضري والإنتاج الصناعي، زيادة ضخمة في الحجم الكلي لسكان الحضر لاسيما في نسبة السكان المقيمين في التجمعات العمرانية الكبرى. هذا وبالرغم من أن أفريقيا تعتبر اقل القارات تحضراً، إلا أن النمو السكاني فيها كما وصفته الأمم المتحدة بأنها "سجلت أسرع معدل من أي قارة أخرى" [1]. هذه المعدلات المرتفعة من الزيادة على الأقل جزئيا نتيجة استمرار سياسات التنمية في ظل فترة الاحتلال التي ليس فقط تركت اغلب الدول الأفريقية بدون هرمية وظيفية للمدن، بل وبنية تحتية صُممت فقط من اجل استخراج مواد الخام بدلاً من أن تكون دافعاً للنمو ولتنمية أشمل[2]. علاوة على ذلك، فقد تخلف النمو الاقتصادي في عديد من البلدان الأفريقية وأنجر إلى الوراء متحدياً بذلك التوقعات المعتادة القائمة على النماذج الغربية بأن التحضر والنمو الاقتصادي مرتبطان معاً ارتباطاً وثيقاً[3].

قد قُدمت عدة تفسيرات لتعليل المعدلات المنخفضة للنمو الاقتصادي، إضافة إلى الآثار المتبقية من جراء الاستغلال الاستعماري. ناقش البعض[4] أن تعرض القارة إلى موجات من الجفاف الدوري قوّض بقسوة قطاع الإنتاج الريفي لعديد من البلدان الأفريقية، وبالتالي حفز لتدفق الهجرة من الريف إلى المدينة. بعض من التفسيرات الأخرى[5] ركزت على الأساليب العقيمة لتدخل الدولة في الاقتصاد. وكذلك رجع البعض[6] إلى حالة عدم الاستقرار السياسي لكثير من الحكومات الأفريقية الذي زعزع قدراتها عن تشكيل سياسات

متكاملة فعالة. مشاكل افريقية مع النمو السريع والتوزيع الغير متساوي للسكان ليست مقتصرة فقط على القارة وحدها وتميزها عن غيرها من قارات العالم. تكشف آخر الدراسات للأمم المتحدة في هذا الموضوع النقاب عن أن هذه المشاكل شائعة عبر الدول النامية.

يشير الجدول رقم (1) إلى أن كل من الحكومات الأفريقية أقرت على أن التوزيع المكاني للسكان في الوقت الحاضر غير ملائم نسبياً أو كلياً. ويشير الجدول أيضا انه بينما إفريقيا وآسيا هما أقل الأقاليم نمواً حضرياً إلا إنهما يختلفان في محاولاتهما للتعامل مع مشكلة الهيمنة. في الوقت التي توصي فيه حوالي 75% من الحكومات الأفريقية بسياسة للحد والتقليص من الهيمنة الحضرية، نجد أن 50% من الحكومات الآسيوية فقط لها توصيات مماثلة في هذا الشأن. علاوة على ذلك، أن الحكومات الأفريقية اقل إصراراً وحماساً على تشجيع التنمية الإقليمية عن أي من الأقاليم الأخرى باستثناء الشرق الأوسط، الذي يضم عدداً من الدول صغيرة الحجم والغنية بالعوائد النفطية وهي اغلب أقاليمها صحراوية. تشير خلاصة هذه البيانات انه في حين افريقية تشارك الرأي العام بان عدم التساوي في توزيع سكانها يشكل معضلة، نجد أن السياسات التي اتبُعت في القارة متقاربة بسياسات أمريكا اللاتينية ــ ذات التحضر المرتفع ــ أكثر من سياسات قارة أسيا التي تتساوى معها في معدل التحضر.

تفحص هذه الدراسة الظروف التي تواجه صناع القرار الأفارقة خلال المرحلة الحاسمة لتبني سياسة مكانية على ضوء ما يوصف غالباً بأن صنع السياسات عملية دائبة في اتجاه حل المشكلة. فالدراسة تناقش أن الأوضاع السياسية إضافة إلى تزايد التنوع الاقتصادي يمكن أن يلعبا دوراً

مهماً في تهيئة المجال لإقرار سياسة مكانية، كذلك التأثير على تنفيذ وانجاز مثل هذه السياسات. ستقوم هذه الدراسة على الخصوص بتحليل تمهيدي للعلاقة بين تبني السياسات المكانية لتكوين نظام أكثر فعالية للمراكز الحضرية[7]، وتكرار حدوث توزيع أحجام المدن المهيمنة (المدينة الأولى) من خلال تمحيص أكثر الوثائق العامة المعلنة للعمليات التخطيطية الأفريقية، وخطط التنمية الوطنية، التي غالباً ما يشار إليها كخطط خماسية. هدف هذه الدراسة ليس وصف لتفاصيل العملية التخطيطية خطوة بخطوة، ولكن لكشف إمكانية العلاقات بين النتائج (المخرجات) الملموسة لتلك العملية والأوضاع البنيوية في وقت إقرار وتبنى الخطة.

كما تهتم الدراسة فيما إذا كانت البلدان ذات معدلات عالية من الهيمنة الحضرية، في الحقيقة، لها التزام قوي بسياسات مكانية تشجع مراكز حضرية متوسطة الحجم وأخرى صغيرة الحجم عند المرتبة الدنيا من نظام الاستيطان الحضري. أيضا إذا كانت هذه الخطط نتيجة تحليل للأوضاع القائمة بعناية، عليه، نحن ينبغي أن نتوقع أن هذه البلدان ذات مستويات عالية من الهيمنة الحضرية التي ستقرر على أكثر احتمال أوليات سياسات التنمية المكانية في خططها الوطنية . من ناحية أخرى، الأخذ بتبني سياسة مكانية شاملة هو شيء معقد وربما يتأثر بأوليات وليس بأبعاد النظام الحضري، مثل نسبية درجة استقرار الحكومة وقدرتها لمتابعة سياسة تنموية مستقلة. عند النظر للصعوبات في جمع المادة العلمية لمقارنة ثمان وثلاثين بلداً أفريقيا، إذ تعتبر هذه الدراسة استكشافية بالطبيعة، وتعمد توفير بعض الفهم والتبصر المبدئي إلى طبيعة عملية تبني السياسات المكانية.

Table 1: Perceptions of Spatial Distribution of Population and Related Spatial Development Policies from the United Nation Fifth Inquiry, 1985.

	Spatial Pop. Distribution		Spatial Development Objectives		
	Perceived as partially or wholly Inappropriate(%)	Actual % of Population that is Urban	Reduce Primate City (%)	Promote Lagging Regions (%)	Stimulate Rural Development (%)
All countries	89	40	55	74	78
LDCs	96	29	61	70	91
Africa	100	27	70	72	96
Latin America	97	65	79	73	100
Asia	94	24	56	85	94
Middle East	83	53	33	42	58

Source: United nations, World Population Policies, Various Years, UN, Population Policy Database,1989.

2ـ وقائع

نشأة خطط التنمية الأفريقية

قد ظهرت الأبعاد الرئيسية للتخطيط المكاني والحضري في افريقية قبل مرحلة الاستقلال عن طريق قوى الاحتلال من خلال مختلف أحكام لتشريعات التخطيط الطبيعي التي كانت في اغلب الحالات نموذجاً مباشراً للتشريعات التخطيطية لتلك القوى الاستعمارية المحتلة[8]. سياسة التنمية المكانية أبان الاحتلال كان لها هدفان رئيسيان: ترسيخ سيطرة عسكرية سياسية[9] وفصل سكان المناطق الأوربية عن الأفريقية "لأسباب صحية"[10]. ولكي يتم التحكم في السكان واستخراج المواد الخام بكل فعالية، أنشأت قوى الاحتلال الطرق وسكك الحديد لربط مناطق استخراج المواد الخام مباشرة بمدن الموانئ، مكونة نظام نقل تشعبه وجَّه التنمية المكانية نحو الموانئ بدلاً من تشجيع الانتشار خلال المناطق الريفية في الداخل[11].

تفاقمت في فترة ما بعد الاستقلال، مشاكل التحضر على وجه السرعة عن طريق قصور في الخبرات الفنية والإدارية المدربة، لذا تركت كل المناطق الريفية والعمرانية بدون تخطيط فعَّال واستراتيجيات تنموية رشيدة[12]. بالإضافة إلى هذه العواقب، تخطيط التنمية أبان الاحتلال قد ترك دوائر رسمية مركزية بكوادر غير مدربة تدريباً كفوءاً في كل المواقع تقريباً باستثناء الأكثر مركزية منها. نتيجة لذلك نجد أن اغلب خطط التنمية المبكرة كانت مرسومة شبه بالكامل بواسطة خبراء من الخارج معارين للحكومات عن طريق وكالات الإعانة سواء كانت ثنائية أو متعددة الأطراف[13]. علاوة على ذلك، أن خطط التنمية هذه وضعت إلى حد كبير بواسطة خبراء اقتصاديين

ونزعت إلى التركيز غالباً و حصرياً على استثمارات القطاع العام على المستوى القومي -أساساً بدون تحليل مواقع الاستثمارات أو العواقب المكانية لتدفق هذه الموارد(14)- وكذلك كانت متعلقة باستراتيجيات لحفز الاستثمار في الإنتاج الصناعي وتحسين الإنتاجية وزيادة عائدات الحكومة على المستوى القومي.

إضافة إلى ما سبق، أن الخطط المبكرة كانت مبدئياً قطاعية مهتمة بوصف الأوليات العامة والموارد التي ينبغي أن تكون متوفرة لكل قطاع وزاري أو إدارة حكومية. بحلول نهاية الستينيات قد حاول عدد من الدول الأفريقية أن تدرج أكثر أهداف إقليمية ممكنة في خططها التنموية (28 من 39 بلد كان لها وكالات مركزية مسئولة بالتخطيط الإقليمي)، ولكن تأثير هذه المجهودات كان محدود الفعالية بسبب نقص القوى العاملة، وندرة البيانات والمعلومات الإقليمية وفقر في آلية المؤسسات على المستوى الإقليمي لمساندة الجهود التخطيطية(15). ركزت المحاولات لملء هذه الفجوات على عدة استراتيجيات من ضمنها تدريب مخططين أفارقة في الخارج والاستعانة بخبراء أجانب معتمدين كمستشارين(16).

بدائل سياسات التنمية المكانية

أول استجابة لإدراك الاستثمار المفرط في إقليم العاصمة هو أن ركزت كل استراتيجيه على الاستثمار في مراكز حضرية أما أن تكون قائمة أو مستحدثة خارج إقليم العاصمة. هذه المجهودات المستهلة كانت قائمة على حد واسع على مفهوم "قطب النمو"(*) لفرانسوا بيرو، وهى محاولة لدعم

(*) Poles de Croissance (Francois Perroux).

وتقوية صناعات رائدة التي ينبغي أن تؤدي بدورها إلى حفز نمو اقتصادي أوسع من خلال ما يعرف بتأثير الانتشار. من المعروف انه قد تداولت في المحافل الأكاديمية مناقشات مكثفة حول ملاءمة وفعالية هذا النوع من السياسات[17]، ولكن هناك إدراك عام أن تأثير الانتشار من مثل هذه الاستثمارات كان محدوداً.

أجبر الاعتراف بأزمة المناطق الريفية صنّاع القرار بتغير اهتماماتهم إلى التركيز على سياسات صُممت لحفز تنمية المناطق الريفية مباشرة في شكل برامج تنموية ريفية متكاملة. هذه البرامج كانت ومازالت النمط الأغلب شيوعاً لتبني سياسة تنموية بمضامين مكانية (راجع جدول(1)). العديد من هذه البرامج كانت مدعومة مالياً جيداً في مرحلة برنامج التجربة والاختيار عن طريق مانحين دوليين ومتصفة بتركيز عالٍ لرأس المال (عادة في شكل تسهيلات إئمانية لتأسيس بنية تحتية) والخبرات في مناطق كانت محدودة ومختارة بعناية. لسوء الحظ، المخصصات المتعاقبة لأجل التوسع إلى مناطق أخرى كانت غالباً متعثرة بسبب التكلفة الباهظة لمرحلة اختيار التجربة التي يصعب تعميمها على نطاق واسع، إضافة إلى انه كانت هناك مشاكل مختلفة لتنسيق أساسيات البنية التحتية وتوفير الخدمات للمناطق الريفية القائمة. يحاور نخبة من بعض الأكاديميين [18] أن أكثر استجابة ملائمةً إلى المشاكل التي طرحت سابقاً هو تشجيع وتعزيز انتشار مراكز صغيرة مرتبطة مباشرة بالاقتصاد الريفي لاسيما الزراعة. بحلول النصف الأخير من السبعينيات، أضحت سياسات التنمية المكانية للمرتبة الدنيا من النظام الحضري أكثر السمات شيوعاً لخطط التنمية الأفريقية[19]، إضافة إلى ذلك، ركزت عدة سياسات على مدن تسوق ذات حجم صغير ومراكز خدمية ريفية، لأنه مازالت

نسبة عالية من القوى العاملة الإفريقية منخرطة في الإنتاج الزراعي في المناطق الريفية. استمر تكاثر مثل سياسات مراكز النمو المحوّرة هذه بالرغم من أن فعاليتها لم تنل رضي بعض النقاد[20].

مقارنة لتبني السياسات المكانية في افريقية

يوجد لسوء الحظ القليل من دراسات مقارنة للتحضر وسياسات التنمية المكانية في افريقية. أحدى مصادر البيانات عن هذه السياسات هو تقرير الأمم المتحدة الخامس عن سكان افريقية لسنة 1982، الذي وفر معلومات مفيدة حول تبني سياسات محددة. لُخصت المعلومات من هذه المصادر في جدول رقم(2) التي أفصحت عن اتجاهين أساسين للسياسة المكانية في افريقية. سياسات أكثر شعبية عبر القارة وهي تشجع وتعزز مدن صغيرة الحجم ومراكز عمرانية صغيرة، وتظهر في 43% من البلدان التي شملها الحصر. سياسة مراكز النمو وهي الثانية الأكثر شعبية، وتظهر في 27% من البلدان، بالرغم من أن هذه السياسات تظهر كمجموعة منبثقة من سياسات المراكز الحضرية الصغيرة. كل بلد ذو سياسة مراكز نمو له أيضا سياسة مراكز حضرية صغيرة، بالرغم من انه توجد قلة من البلدان الأفريقية بسياسات ذات مراكز عمرانية صغيرة بدون سياسة مراكز نمو مدربة ومعلنة. انه الجدير بالذكر، أن سياسات قائمة على مراكز عمرانية صغيرة الحجم سائدة في غرب وشرق افريقية، وشمال افريقية بنسب 45%، 32%، 14% على التوالي.

تظهر المجموعة الثانية في الأهمية للسياسات المكانية التي تشجع نمواً حضرياً أوسع، وتشمل سياسات "استحداث مدن صغيرة الحجم" في 60% من خطط بلدان شمال افريقية، و 20% في خطط شرق وغرب افريقية وتنعدم في

خطط وسط افريقية. تشمل، سياسات المدن الصغيرة المستحدثة في حالات خاصة إعادة لموقع العاصمة الذي تم تنفيذه بدرجات متفاوتة من النجاح[21] في عدد من البلدان الأفريقية. هذا لم يشر تقرير الأمم المتحدة المذكور عن أي سياسات رسمية معاكسة لذلك.

Table 2; Adoption of African Spatial Development Policies as Reported in the UN Fifth Inquiry.

	Small towns and cities (%)	Growth Centres (%)	New Capital Location (%)	New towns (%)	Counter magnets (%)	Number of Countries
Total Africa	43	27	04	10	0	51
Eastern	45	36	33	20	0	16
Middle	04	00	06	00	0	09
Northern	14	14	00	60	0	06
Southern	04	07	17	20	0	04
western	32	43	33	200	0	16
Total Other LDCs	**59**	**19**	**2**	**19**	**9**	**80**

Source: Unite Nations Fifth Population Inquiry.

ناقشت العديد من الدراسات[22] دلالة هذه الأنماط، منها أن التنوع والاختلاف الواسع في البلدان الأفريقية يُعقِّد التعميم حول التحضر والسياسة المكانية. ومن نتائج هذه الدراسات لمجموعات مختلفة من البلدان النامية مقسمة حسب حجم ومستوى التنمية وجدت أن البلدان الأقل تقدماً من المحتمل أن تملك اقل من الموارد ضرورية لتنفيذ فعَّال لاستراتيجيه تنمية حضرية وطنية. علاوة على ذلك، البلدان ذات حجم سكاني صغير ومساحة جغرافية صغيرة، فهي اقل احتمالاً أن تحتاج لسياسات مكانية معقدة، كمثل التي اُتبعت في نيجيريا أو كينيا.

دراسة أخرى[23]، أخذت منحاً مختلفاً واستعلمت نفس المادة العلمية لتكوين مقياس غوتمان(*) للسياسات المكانية. تشير هذه الدراسة أن إجمالي الناتج القومي ليس مؤشراً هاماً للمقياس الذي يمثل مجالات متعددة من السياسات المكانية (تشمل؛ تنمية ريفية، إسكان، مشاريع استيطانية، تحكم في مكان الإقامة، حوافز للتوطن الصناعي، سياسات تنمية إقليمية وكذلك استراتيجيات مراكز نمو وسياسات مدن صغرى). تقترح هذه النتائج أن بلدان ذات نظام حضري أكثر تطوراً وأوسع استقلالية وكذلك معدلات نمو زراعي أسرع، هي التي أكثر احتمالاً أن توظف مجالات أوسع من سياسات التنمية المكانية.

مع ذلك، القدرة على تصميم وتنفيذ هذه الاستراتيجيات بفعالية قد تعترضه صعوبات؛ ندرة في الخبرات التخطيطية، فقر في وجود البيانات والمعلومات التخطيطية، والتشبث بأنظمة السلطة التقليدية (في الغالب تتجنبها العملية التخطيطية)، ونقص الموارد المالية، الاعتماد على وكالات مساعدة خارجية وعدم استقرار الأنظمة السياسية[24]. تطرح هذه المشاكل أسئلة خطيرة حول منفعة وجدوى الصيغ المستمدة من النماذج الغربية للتخطيط وتبرز الاحتياج المستمر لأكثر المؤسسات السياسية استقراراً، و أكثر القدرات التخطيطية الأهلية حيويةً، وتقليص الاعتماد على المساعدات الخارجية[25]. في إطار محتوى هذه الدراسة ستناقش عدداً من هذه المشاكل وتأثيرها على تبني سياسة التنمية المكانية في خطط التنمية القومية.

(*) Guttman Scale.

3 ـ فـروض الدراسة

العلاقة بين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتبني مختلف سياسات التنمية المكانية لم يُدرس دراسة مُحكمة في الأدبيات المتخصصة المنـشورة. فقد ركزت اغلب التحليلات السابقة لخطط التنمية على معدل النجـاح لهـذه الخطط بدلاً عن الأوضاع المتعلقة بتبني هذه السياسات[26]. عادة قـد نـزع مخططو التنمية إلى معاينة سياسات كنتيجة لممارسة حل معضلة عن طريـق صناع قرار مستقلين، بدلاً عن كونها وقـائع محتمـل أن تتـأثر بظـروف خارجية[27]. هذا التحليل مستمد من تحليل سابق لتأثيرات السياسة على تغيـر سياسات الخطط[28]، كذلك مستمد من تحليل عمل يتعلـق بتـأثير الأزمـات الاقتصادية الوشيكة الحدوث على إرادة صناع القرار للأخذ بتعديلات هيكليـة يصعب تصحيحها سياسياً[29]. هذه الدراسة تتوسع في تحليل التأثيرات السياسة والاقتصادية على إقرار سياسة اقتصادية شاملة حسب الحالة الخاصة المتعلقة بصنع قرار السياسة المكانية.

تستعمل هذه الدراسة إطار عمل مشابهة لما سبق ذكره، مـن اجـل مناقشة أن المضمون للسياسة المكانية في خطط التنمية القومية من المحتمل أن يكون متأثراً بوجود مشاكل مكانية، إلى جانب أوضاع اقتـصادية وسياسـية أخرى عند وقت تبني الخطة. تلعب خطط التنمية في البلـدان الناميـة أدوارا مختلفة غالباً ما تكون كاستعراض لقرارات سياسية حول أهداف قومية ضمن إطار اجتماعي واقتصادي معين، كذلك كمغذي لتغير سياسي مستقبلاً، هي في الواقع سند أذني نافذ المفعول لتوزيع الموارد مقدماً إلى الأعضاء الأقوياء في الائتلاف الحاكم[30]. الدور السابق مهم لان خطط التنمية ممكـن أن تعـرض

على مانحين أجانب بتعهد حكومي بمناطق محددة حسب الأوليات. الدور اللاحق مهم أيضا لان الخطط ممكن أن تستعمل بدفع وعود لدوائر لانتخابية مهمة لتبشير بمستقبل أفضل آت إذا ما نفذت السياسات ، هذا بالطبع أمر آخر على جانب من الأهمية، ولكن محور التحليل هنا حول الأوضاع التي تؤثر في تبني السياسة المكانية.

الهيمنة وسياسات التنمية المكانية

الفرضية الأساسية التي ستستقصي في هذه الدراسة تتعلق بتبني سياسات التنمية المكانية (خصوصاً سياسات وجُهت نحو تنمية الهرمية الحضرية)، و علاقتها بوجود نظام حضري غير متوازن، لاسيما إلى مستوى الهيمنة الحضرية في النظام. الانطباع العام أن سياسة الخطة تؤدي لتباين مكاني أو لتحضر مفرط هذا ليس بالجديد. تعتبر نماذج مثالية التي توفر فيها كوادر الإدارة المركزية موارد حكومية أكثر إلى الأقاليم الأقل تطوراً، خصوصاً بعد انتشار الوعي بعدم تساوي التنمية المكانية التي حثت سكان الأقاليم الهامشية على الإصرار في طلب موارد إضافية[31].

هناك مناظرات هامة في الأدبيات الأكاديمية حول أسباب وتبعات الهيمنة الحضرية. يحاور بعض كتاب مهتمين بمعرفة الهيمنة الحضرية على أن عوامل متفرقة مثل؛ مستوي التنمية، المساحة الجغرافية، حجم السكان وتاريخ مدة الاحتلال الاستعماري للبلاد، كلها دالات مفيدة لمعرفة حاضر توزيع أحجام المدن المهيمنة(*). على الرغم من ذلك، القصد من هذه الدراسة

(*) بعض المؤلفين يعتقدون أن الهيمنة مرتبطة بالتخلف بسبب الاستعمار (Berry, 1961; Mutlu, 1989) ، بينما آخرون يرون أن الهيمنة مرحلة في=

ليس شرح أو تفسير الهيمنة بالذات، ولكن تحليل تأثير أوضاع الهيمنة (يستدل عليه بادراك الهيمنة) على تبني سياسة مكانية للتحضر. تسلم هذه الدراسة بان درجة الهيمنة في أي بلد لفترة ما تكون احتمالاً نتاج فعل عوامل متضافرة، مثل؛ درجة البلد التنموية، المساحة الجغرافية، حجم السكان، ولكن مهمة الدراسة هو تقييم ما إذا كان فهم وإدراك الهيمنة له تأثير على السياسة الحضرية.

توضح بيانات الأمم المتحدة المدرجة في جدول(1)، بأنه يوجد حقاً فهم وإدراك بين صنّاع السياسة الحكوميين بان التوزيع غير متوازن للسكان مثل توزيع المدن الأولى يكوّن مشكلة خطيرة. إذا كان السياسيون والمخططون يدركون إفراط الهيمنة بأنه مشكلة، فنحن علينا أن نتوقع في البلدان التي فيها التوزيع المكاني للسكان عالِ الاستقطاب تكون فيها نظم خطط التنمية القومية على الأرجح بها ترتيبات لمواجهة التغلب على تلك المشكلة، مثل سياسات مراكز نمو. إذا اعتبر هذا النموذج صحيحاً، إذاً العلاقة الافتراضية بين الهيمنة السياسية والمكانية ستكون إيجابية بقوة(*).

= تطور نظم المدن في استمراريتها من مرحلة التخلف إلى التقدم (El.-sheekh,1977) إضافة إلى ذلك قد أظهرت الهيمنة أنها ليست مرتبطة بإجمالي السكان (Rosen and Resnick, 1980) وليست أيضا مرتبطة بإجمالي المساحة (Mehta, 1964).

(*) وارد على المدى البعيد، احتمال وجود تغذية استرجاعية في الاتجاه المعاكس مثل سياسة حضرية (عمرانية) فاعلة تقود إلى تقلصات في الهيمنة، ولكن مثل هذه السياسات عادة تأخذ عدة عقود ليصبح لها تأثير (Richardson, 1978)، وعليه في الإطار الزمني لهذه الدراسة، من غير المحتمل أن يكون لها تأثير فعال يذكر. لهذا هذه الدراسة تحلل التأثيرات للهيمنة على سياسة حضرية وليس عكس ذلك.

عدم الاستقرار السياسي وخطط التنمية

تنطوي اغلب سياسات التنمية المكانية على إعادة توزيع الموارد من مناطق عمرانية قائمة (عادة إقليم العاصمة) إلى مناطق اقل تطورا وتنميـــةً. قرار نقل وتغيير الموارد هو عمل سياسي إلى حدٍ كبير ومحتمل أن يقاوم من قبل نخبة قوية ذات عراقة حضرية[32]، هذا يتطلب مزيجاً من شجاعة سياسية وصناع قرار مبتكرين ومجددين[33]. ربما في مناخ سياسي عاصـــف، كبـار القادة الرسميون لا يرغبون الخوض في مخاطرة من جراء الإقدام على مثـل هذه التصرفات و الأفعال. في الدراسات التي تتعلق بـسياسات تعـديل فـي الهيكلية، نجد بعض البحاث قد قاموا بربط مباشـر بـين مفهـوم الـشرعية السياسية ودرجة استقرارها ومدى قابليتها إلى الإصلاح. كذلك اقترحوا انه من المهم طرح تساؤل حول شرعية النظام، فإذا كانت الحكومة لها قاعدة عريضة من التأييد، ليس من المحتمل ن تكون مهددة بمعارضة شعبية علـــى مـسالة فردية، عليه تعتبر أصالة الاستقرار السياسي رصيداً هاماً[34].

يأخذ عادة عدم الاستقرار السياسي في البلدان النامية عـدة صـور مختلفة، يبدأ من الاحتجاج السياسي والعصيان المدني إلى تغيير الحكومة فجأة عن طريق فرض الاستقالة أو انقلاب عسكري سافر(*). على ما يزيـد علـى ثلاثة عقود مضت ثلاث وعشرون بلد من ثمان وثلاثين بلد إفريقياً شملتها هذه

(*) تقترح إحدى الدراسات للعلاقة بين العنف والاستقرار السياسي (في ضوء وقف الدعم الذي فُرض من خلال تعديلات هيكلية) أن اغلب الاحتجاجات العنيفة لها تأثير طفيف جداً على استقرار الحكومة ومن ثم على مـستقبل صـنع القـرار (Bienen and Gersovitz, 1978).

الدراسة قد مُرس فيها على الأقل مرة واحدة تغير حكومي عنيف أو انقلاب عسكري وثلاث عشرة بلداً خاضت فيها ثلاثة أو أكثر من انقلابات عسكرية. تحدث صور أخرى من عدم الاستقرار من غير الانقلابات في اغلب الأحيان، إلا أن من المحتمل للانقلابات العسكرية تأثير أعظم على إحباط رغبة المخططين والإداريين لخوض تجارب لسياسات تنموية مثيرة الجدل(*).

قد سبب عدم الاستقرار السياسي عدة مصاعب في تأسيس سياسات تنموية. أولاً اقتناع القادة السياسيين بان فترة وجودهم في السلطة أو تنتهي بالسرعة التي بدأت بها، ولهذا في كثير من الأحوال يقررون خططاً ذات بعد استراتيجي قصير المدى بتوزيع الاستثمارات والموارد على أقاربهم والمناصرين لهم من مجموعاتهم العرقية المقربة منهم[35]. ثانيا يعرقل عدم الاستقرار السياسي إجراء عمليات السياسة المكانية لان التنمية المكانية لا تحدث فوراً؛ عقدين من الزمن ربما فترة كفيلة بتقييم فعالية سياسة مراكز النمو[36]. منذ بداية الخطط القومية لهذه الدراسة، نجد إن ثلاثة عشر قائداً إفريقيا كانوا في السلطة أكثر من عشر سنوات، بينما عشرة آخرون قضوا في السلطة اقل من سنة واحدة. على ضوء عدم الاستقرار السياسي في افريقية نجد أن حكومات قليلة وسياسات اقل تحظي باستمرارها في السلطة. لهذا

(*) مثال عن دولة توجو ممكن أن يوضح في هذه الحالة الرئيس الحالي وصل إلى السلطة سنة 1963، واستمر في السلطة منذ ذلك الوقت، مستعملاً الجيش الذي غالبية جنوده من مجموعته العرقية، للضغط على المنشقين. أُعتبرت توجو بلداً مستقراً حتى الأحداث الأخيرة، ولكن لم يتجرا إداري واحد إلى توصية بإعادة تخصيص موارد بعيداً عن أي منطقة مباركة من قبل الرئيس (كما في إقليم كارا (Kara)).

البلدان التي تعاني بدرجة كبيرة من عدم الاستقرار السياسي، نتوقع لها اقل احتمالاً في إقرار وتبنى سياسات تنمية مكانية.

الاستقلال الوطني وخطط التنمية

يجب أن يؤخذ في الاعتبار قدرة الدولة على وضع أوليات للتنمية مستقلة عن هيمنة القوى الاستعمارية السابقة ووكالات الإغاثة العالمية وفي بعض الحالات الدول المجاورة القوية. البلدان التي تستقبل مساعدات تنموية خارجية ضخمة هي أكثر احتمالاً تكون معتمدة بدرجة عالية على المعونات الأجنبية وخبرائها هم من المستشارين المتحمسين لبعض من السياسات التنموية المحددة التي في الغالب ما تتعهد بتمويل أنشطتها مباشرة أو غير مباشرة(*). تكشف بعض الدراسات عن الدول الغربية المتبرعة بأنها في اغلب الأحيان تهب المساعدة على أساس مصالحها الخاصة وليس على أساس الاحتياج الحقيقي للبلدان القابضة(**). ممكن أن يعزو حجم ونصيب المساعدة الأجنبية إلى حجم مصالح جاليات الدولة المانحة في البلد القابض لهذه المساعدات ورغبتها على الخصوص في إرسال عدد كبير من خبرائها الفنيين إليها، هنا يمكن أن يشير

(*) نفوذ المساعدات الأجنبية على سياسات نظام الاستيطان البشري، موضوع دُرس بالتفصيل من قبل اوكبالا .(Okpala, 1990)

(**) قد درس هذا الاتجاه لمخصصات مساعدات ثنائية الجانب لكل من؛ الولايات المتحدة الأميركية، فرنسا والمملكة المتحدة (Mckinaly and Little,1977;1978a; 1978b) – دراسات أخرى تضم مساعدات متعددة الجوانب، وجدت إحساس أكثر إلى احتياجات البلدان، ولكن أيضا أكدت على نموذج "مصلحة المانح" .(Maizels and Nissanke, 1984)

معدل حجم المساعدة للفرد الواحد بالنسبة لإجمالي الناتج القومي، على قـدرة البلد على اتخاذ سياسة مستقلة.

يستعمل هذا النوع من المساعدات الخارجية من قبل الدول المانحـة لتبني علاقات اعتماد مع البلدان القابضة حيث يكون للدول المانحة قدر كبيـر من النفوذ والتحكم على هذه البلدان(37). ضعف الاستقلال الذي يقلـل قـدرة الدولة من تأسيس خطة عمل لسياسة مستقلة، ويصبح من الصعب جداً لمثـل هذه الدول من التأثير على مجرى الأمور في المشاريع الممولة مـن الـدول المانحة(38). في مثل هذه الظروف البلدان القابضة للمساعدات أكثـر احتمـالاً تقرر سياسات مفضلة من قبل الوكالات المتبرعة، مثل سياسة مراكز النمـو، فيما إذا كانت مستويات الهيمنة معتدلة. وعليه ونحن نتوقـع أن المـستويات المرتفعة من المساعدات الأجنبية تجعل البلد الأكثر اعتماداً علـى التبرعـات الغربية تزيد فيه نسبة احتمالية حلول خطط غربية (مثل مراكز النمو).

4ـ منهجية الدراسة

تم في هذه الدراسة تحليل وثائق تخطيطية جمعت من ثمان وثلاثين بلداً ومستخدمة مجموعة بيانات مصنفة لتسجيل مختلف عناصر سياسات التحضر القومية واستراتيجيات التنمية المكانية. هذه العناصر تضم مختلف السياسات المكانية المحتملة منها؛ استثمارات في تنمية المدينة الثانية، إنشاء أقطاب نمو صناعي، إنشاء مدن جديدة صغيرة الحجم، إعادة موقع العاصمة القومية، تطوير مراكز عمرانية صغيرة، تحسين مراكز التسوق ودعم مراكز الخدمات الريفية. لان التميز بين عناصر هذه السياسات ليس دائماً واضحاً، لذا ستحلل هذه الدراسة السياسات المذكورة بثلاث طرق وفق المعاني الآتية:

1 ــ سياسة نظام استيطان وطني؛ في حالة إقرار البلد أو من عدمه سياسة مكانية جلية تتعلق بتطوير نظام حضري على أي مستوى ممكن.

2 ــ سياسة مراكز كبرى؛ وهي سياسات تركز مبدئياً على تطوير مدن اكبر حجماً علاوة على العاصمة (من المعروف أن غالبية سياسات "قطب النمو" قائمة على الصناعة، سياسات صُممت لتكوين ردع للجذب العمراني، تأسيس مدن جديدة متوسطة الحجم و إعادة موقع العاصمة القومية).

3 ــ سياسة مراكز صغرى؛ وهي تركز على مراكز عمرانية صغيرة بارتباطات قوية مع الأقاليم الريفية المحيطة (يشار إليها غالباً بسياسات مدن تسوق مع اهتمام على توفير خدمات للريف والمنتجين الزراعيين).

التشابه الجوهري في كل هذه السياسات كونها تعد ترتيبات سياسة محددة لحفز تنمية في مدن كبيرة الحجم و أخرى متوسطة الحجم (وليس عن المدينة الكبيرة المهيمنة) كأداة لتنفيذ و إنجاز أهداف تنموية اشمل.

ممكن أن تختلف خطط التنمية القومية في مدة أمدها من سنة إلى ثلاث والى خمس أو حتى عشر سنوات. يعقد تباين التحليلات المقارنة لمثل هذه الخطط بين البلدان لأنه الممكن في أي سنة يشار إليها أن تكون الخطط في مراحل مختلفة بين بداية التنفيذ أو نهاية التنفيذ. تغلب بُحاث آخرون على هذه المعضلة باستعمال سنة البداية في خطة أي بلد كسنة أساس جُمعت المادة العلمية عندها في ذلك البلد(*). اُتبع في هذه الدراسة العلمية نفس الإجراء لفحص خطط تنمية قررت خلال الفترة من 1974 إلى 1986(**). جمعت المادة العلمية للمتغيرات المستقلة للسنة الأولى للخطة لكل بلد، على افتراض أن ظروف تلك الفترة ربما كانت مرتبطة بالسياسات الفعلية التي قررت في الخطة (قائمة الوثائق وسنوات الخطة التي استعملت مدرجة في ملحق أ).

(*) على سبيل المثال شن (Shun, 1977) استعمل تاريخ بداية خطط التنمية القومية في تحليله لمشاكل التنفيذ في خطط التنمية الأفريقية.

(**) الاتجاه في هذه الدراسة كان لاختيار فترات الخطة لكل بلد تقريبا مضى عقد واحد على استقلالها، لاجتناب مؤثرات الخبرة الأجنبية العالية في خطط البلدان المستقلة حديثاً. إلا انه في عدة حالات كان من الضروري لبعض الاستثناءات، لان الوثائق التخطيطية المتوفرة ليست متكاملة وبالذات لغالبية الخطط الحالية. هذه الفجوات تعني أن فترة التحليل تمتد من 1974 إلى 1986، وذلك لتأكد من تمثيل كل من زيمبابوي، زامبيا وبوركينا فاسو حيث الوثائق متوفرة فقط منذ 1986.

غرض التحليل هو كشف العلاقة، أن وجدت، وتبني هــذه الأنمــاط السياسات المكانية ومستويات الهيمنة الحضرية مع عدم الاستقرار الــسياسي. والاستقلال الذاتي لنظام الحكم. قد اختيرت هذه الفرضيــة المبدئية باستعمال

أسلوب الانحـــدار الرمزي(*) لتقدير تأثيرات هذه العوامل علـــى احتماليـــة أن السياسة المكانية للنظام الحضري سوف تدرج في خطط التنمية. في حـــين إن تصاميم بحوث بديلة و أكثر وضوحاً تركز على العملية التي مـــن خلالهـــا شكلت في الحقيقة سياسات مكانية ممكن أن تكون أكثر قبولا، عموما يـــشكل نقص المادة العلمية صعوبة أساسية لهذا المنهج. يؤكد المنهج المتبـــع أهميـــة الدراسات المقارنة لفهم نفوذ المستوى العام على العملية التخطيطية. نـستطيع وصف المستوى الجزئي أو دراسات لحالات لبلدان بعينها حيث توفر تفـــسيراً إضافياً مثيراً للغاية ولكنها تقع خارج مجال هذه الدراســـة. تتـــوفر دراســـات مميزة عن بعض البلدان بصورة خاصة. وتلقي بعض الضوء علـــى الـــسؤال المطروح(**) ، ولكن الاستفاضة في هذه الدراسات حـــول هـــذا الموضـــوع مطلوباً.

(*)Logistic Regression.

(**) ربما كان أحسن وصف لنشؤ إستراتيجية مراكز نمو مهتمة بارتباطـــات ريفيـــة زراعية هي التجربة الكينية. النظام الحضري لكينيا كان دائما مهيمنـــا بمدينـــة نيروبي، مع المدن الثواني في الأرياف متباطئة النمو خلفها، كما نوه على ذلـــك ريتشاردصـــن (Richardson, 1980) و جونـــز (Jones, 1986). الاستجابة لحكومة كينيا في 1989 على ذلك كان هو تأسيس إســـتراتيجية شـــاملة لـــدعم فرص تنموية في المدن الصغيرة التي تدعم الزراعة و نشاطات إنتاجية أخرى، كما نقشت هذه الأفكار عند كل من:

Evans, 1989; Lewis, 1991; Gail,1992; Smoke and Evans, 1993.

قياس المتغيرات المستقلة

مثل ما وضح فيما سبق، كل متغير مستقل كان قائماً على السنة الأولى لخطة التنمية (انظر إلى ملحق ب قائمة المادة العلمية الخام للمتغيرات الرئيسية حسب البلد). تقديرات سكان المدن في بعض الحالات كان قائماً على أفضل تعدادات أو تقديرات سكانية متوفرة، ثم أسقطت بعد ذلك تقديرات سكان المدن لسنة الأساس إلى الأمام أو إلى الوراء مستعملاً معدلات نمو حضري منشورة عن تلك الفترة. أخذت المادة الديموغرافية من مختلف إصدارات الكتاب السنوي الديموغرافي للأمم المتحدة عن الفترة المنشودة، إلا أن بعض حالات سكان المدينة الثانية كان قائماً على تقديرات منشورة عن دول أفريقية جنوب الصحراء.

استعملت البيانات عن سكان المدن لتكوين قياسين شائعين الاستعمال لقياس الهيمنة (هيمنة المدينة الأولى) وهما: مقياس المدينتين ومقياس كل المدن(*) . تقيس هذه المقاييس الأبعاد المختلفة للهيمنة الحضرية، الأول يركز على أضخم مدينتين، والأخير يُستعمل حول النظام العمراني بالكامل. مقياس المدينتين (P_1 P_2)، يعطي حجم السكان للمدينة الأكبر مقسوماً على المدينة الثانية. المقياس يعكس الهيمنة فقط عند المرتبة العليا من توزيع أحجام المدن، ولكن يهمل الاختلافات المحتملة في بقية الرتب من الهرمية الحضرية. المقياس الثاني (مقياس كل المدن) يقيس امتداد الهيمنة الحضرية ضمن النظام الكلي بواسطة حساب النسب لسكان الحضر القاطنين في اكبر مدينة. لا يضع في الاعتبار هذا المقياس بوضوح حجم المدن وسط النظام الحضري، مع العلم

(*) The Two City Index and All City Index.

أن المادة العلمية عن هذه المدن في اغلب الحالات ليست متوفرة بشكل كامل لان اغلب المصادر تدرج فقط مدن ذات حجم سكاني أعلى من مائة ألف نسمة(*) ، وعموماً هذا المقياس يوفر معلومات قيمة حول سيادة اكبر مدينة بمعنى شمولية النظام الحضري.

جمعت المتغيرات المستعلمة لضبط تغيرات الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية من مختلف وثائق الأمم المتحدة ومنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي(أو إي سي دي)(**) والمصرف الدولي. أما البيانات المتعلقة بالمساعدات التنموية للمتغيرين؛ الأول إجمالي حجم المساعدات التنموية لما وراء البحار(أو دي آي)(***) والثاني نسبة معدل المساعدات التنموية لما وراء البحار للفرد الواحد إلى معدل إجمالي الناتج القومي للفرد الواحد(****)، أخذت من نشرة أعدت من قبل منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي عن التوزيع الجغرافي للمساعدات المالية المتدفقة إلى الدول النامية سنوياً. أما بيانات متوسط إجمالي الناتج القومي للفرد الواحد لسنوات مختلفة قد أخذت من تقرير التنمية الدولي الصادر عن المصرف الدولي. تشير المقاييس السابقة لحجم نصيب المساعدة الخارجية إلى مستوى مصالح المانحين في البلاد وما يتعلق بحضور المستشارين الأجانب، بينما يشير المعدل المعياري إلى مدى أهمية

(*) اقترحت مقاييس أخرى للهيمنة وهي مفضلة لتشخيص طبيعة الهيمنة، مثل معامل بارتو (Pareto Coefficient) انظر (Rosen and Resnick, 1980) ، ولكن هذه المقاييس طبيعياً تتطلب سكان مدن لكل أو اغلب المدن في النظام العمراني، ولسوء الحظ هذه البيانات غير متوفرة.

(**) OECD (Organization for Economic Cooperation and Development)

(***) ODA (Overseas Development Assistance)

(****) (1) ODA-Total. (2) ODA/GNP

المساعدات التنموية لما وراء البحار بالنسبة إلى الاقتصاد ، ولكنه لا يضع في الاعتبار أهميته إلي المجموعة المانحة. المتغير الأول يقيس أهمية تدفق المساعدات إلى المستفيدين مباشرة.

يتطلب قياس عدم الاستقرار السياسي في حقيقة الأمر إلى نقاش موسع، ليس فقط مجرد استعمال قياس مثل الاحتجاج السياسي أو العصيان المدني والقلاقل الداخلية الأخرى، عموماً تأخذ هذه الدراسة أسلوباً متحفظاً يشير إلى عدم الاستقرار السياسي باستخدام قياس تغير السلطة عن طريق العنف أو وسائل أخرى غير عادية. من الواضح إن جزءاً كبيراً من عدم الاستقرار لا يمكن حصره بهذا المقياس، ولكن بما أن هذه الدراسة تنصب على تأثير عدم الاستقرار بالدرجة الأولى على تبني مثل هذا المقياس. أخذت البيانات عن التواريخ والظروف العامة لكل تغير رئيسي للسلطة لكل بلد أفريقي منذ الاستقلال من تقرير منشور و معروف جيدا(*). مؤشر الاستقرار المستعمل في هذه الدراسة قائم على الكيفية التي حصلت منها الحكومة على السلطة. الحكومات التي جاءت إلى سدة الحكم عن طريق الانقلابات أكثر احتمالاً لها اتجاهات مختلفة نحو اتخاذ القرارات المتعلقة بالتخطيط والسياسات المكانية، مشتملة على أفاق تخطيطية عاجلة، وهم مدركون أنهم معرضون للانقلابات من جانب الجماعات المنشقة أو التي كانت في الحكم سابقًا وسلبت منها السلطة. أُعتمد قياس افتراضي(**)، بقيمة (0) في حالة ما إذا استحوذ رئيس الحكومة عند بداية خطة التنمية على السلطة عبر انقلاب عسكري وقيمة (1) في حالة عدم وجود انقلاب عسكري على الإطلاق.

(*) African Insight.

(**) Dummy Variable

تستثني هذه الدراسة عدداً من البلدان الإفريقية وهـي المسـتعمرات البرتغالية السابقة (غينيا، انجولا و موزمبيق) بسبب صعوبة الحصول علـى بيانات عنها كذلك ترجمة وثائق المخطوطات من اللغة البرتغالية. اُستثنيت عدة بلدان أخرى بسبب مشكلة توفر المادة العلمية (تشاد والسودان) أو بسبب ضآلة اقتصادياتها (الرأس الأخضر، جزر القمر، ساوتومي، برنسيب، موريشيوس، كومور، سيشيل، جيبوتي، و غينيا الاستوائية). كذلك استثني من الدراسة اتحاد جنوب افريقية من عينة الدراسة لعدة أسباب متفرقة(*).

(*) خلال فترة الدراسة كان اتحاد جنوب إفريقية يُحكم بالكامل من جانـب البـيض المستعمرين وليس من ذوي الأصول الإفريقية، الذي كوّن آلية مختلفة تماماً لنقل الأفكار الغربية. ثانيا أكثر سياسة مكانية كانت سائدة في اتحاد جنوب إفريقيـة هي الميز العنصري، وهي كانت موجهة إلى الفصل العنصري مكانياً وهـي لا تقارن مباشرة مع سياسات في بلدان إفريقية أخرى. أخيرا، انه إلى حـد بعيـد أكثر اقتصاد إفريقي تعقيداً وتطوراً وهذا يجعله في وضع إحصائي بعيداً عـن مثل هذا النوع من التحليل المقارن.

5- نتائج الدراسة

أساسيات خطط التنمية

كما ذكرنا تبني سياسات النظم العمرانية القومية هي مكوّن واحد فقط لإستراتيجية اعم لتشجيع وحفز التنمّية لمناطق أوسع. ممكن أن تشجع أيضا خطط التنمية الأوليات المتزامنة معها التي من الممكن أن تؤثر في التوزيع المكاني للسكان، وهي منها سياسات محدودة الأجل: لامركزية الوظائف الحكومية، زيادة المشاركة السياسية، حفز النمو للأقاليم الأقل تطوراً، تطوير التنمية الريفية، إتاحة فرص عمل، توفير خدمات للمناطق الريفية وزيادة الإنتاجية الزراعية. جدول رقم 3 يوضح العلاقة بين تبني سياسات تنمية مكانية صرفة واستراتيجيات تنموية أخرى.

يوفر جدول 3 من ناحية، برهان قوي على أن سياسات التنمية المكانية ليست مستقلة عن السياسات الأخرى المهتمة بصورة أكثر بالتخطيط وعمليات التنفيذ. على سبيل المثال؛ خطط بحتة لمدن تسوق والسياسات المتعلقة بالمدينة الثانية، من المحتمل أيضا أن تنطوي على تدابير للزيادة في المشاركة و اللامركزية. هذا ممكن ويشير إلى أن صناع القرار رسموا خطط انطوت على وجود قدر كبير من الاعتماد المتبادل بين عمليات التنفيذ والنتائج المنشودة، مثال الهرمية الحضرية التي قد دُعمت على المستويات الدنيا. لامركزية الوظائف الحكومية من المركز إلى المستويات الأقل هرمية حضرية هي سياسة معروفة جيداً من اجل زيادة الاستجابة وفعالية الحكومة المحلية. عندما تؤخذ مثل هذه الأوليات مقترنة مع مجهودات لزيادة المشاركة الشعبية في التنمية والعملية التخطيطية، عندها ممكن أن تدعم هنا التدابير لزيادة

اللامركزية. محتمل أن يكونا النمطين من الأوليات متكاملين معاً لإستراتيجية تنمية نظام المستوطنات على المستوى القومي(*).

Table 3: Distribution of Development Plans by Adoption of Spatial Policies and other Development Strategies.

Development Strategies	Urban Settlement System Policy		Smaller centre Policy		Large Centre Policy	
	With (N=25)	without (N=13)	With (N=20)	without (N=18)	With (N=10)	without (N=28)
Decentralisation.	18	2*	14	6*	8	12*
Participation.	15	2*	12	5*	8	9*
Regional Inequality.	24	8*	19	13*	10	22
Rural Development.	20	7	17	10	7	20
Rural Employment	14	6	13	7	5	15
Rural Services.	17	5	14	8	7	15
Increase in Agriculture.	21	13	17	17	8	26

* a chi square statistic which is significant at 0.05 level.

يشير جدول رقم 3 من ناحية أخرى إلى إن الإضافة لمختلف استراتيجيات "ريفية - الاتجاه" ليس له علاقة ذات معنى إلى إقرار تبني سياسات التنمية المكانية. قد توقعنا خطط بسياسات مدن تسوق لتأكيد على تنمية ريفية و زيادة الإنتاجية الزراعية أو لتوفير خدمات ريفية وفرص عمل. التعهد العام بتحجيم وتضييق التباين الإقليمي لا يبدو أن يكون ذا علاقة إلى

(*) يجب أن ينوّه هنا أن هذه البيانات تعكس طموحات قررت في الوثائق التخطيطية و لا يقاس بأي حال من الأحوال النجاح في تطبيق هذه السياسات التي أثبتت عملياً أنها بالأحرى صعبة التأسيس.

وجود كل من إجمالي سياسة الاستيطان الحضري لاسيما استراتيجيات مدن التسوق، والسياسات المتعلقة بالمدينة الثانية. نقص العلاقة هذه ممكن أن يفسر بواسطة طبيعة تشتت أكثر لمنظومة هذه السياسات، التي تطرح مدن جديدة كمراكز صناعية أو/ و عواصم جديدة النشأة.

توقعات لتبني السياسات المكانية

نتائج الانحدار اللوغرتمي موضحة في جدول رقم 4. في هذا التحليل قد اختبرنا بعدين اثنين للهيمنة الحضرية، كذلك مقياس للاستقرار السياسي والاستقلال الذاتي. تشير النتائج أن أفضل التوقعات لتبني السياسات المكانية هو استقرار و استقلال الحكومة بدلاً من درجة التحضر المفرط في النظام. المقياسان للهيمنة لا يسهمان مساهمة جيدة بتوقع فيما إذا خطط التنمية بما فيها سياسات النظام العمراني عامة تقوم بتقوية الهرمية الحضرية عند مستويات مختلفة. الهيمنة عند الحد الأعلى للنظام العمراني (كما قيست بمؤشر المدينتين) ليس مرتبطاً بتبني سياسة نظام حضري عام ولكن يبدو أن يكون مرتبطاً بوضوح بتبني سياسات مدن التسوق(*). سيادة اكبر المراكز العمرانية على النظام الحضري بالكامل يكون مرتبطاً بدرجة كبيرة إلى تبني كل من سياسات النظام الحضري بصفة عامة وسياسات المراكز الصغرى. الضعف الظاهر للعلاقة القياسية السابقة ممكن أن يفسر جزئياً بنسبية عدم دقة البيانات المتوفرة عن السكان وكذلك بقصور هذا المقياس على وجه الخصوص.

(*) استعمل مستوى المعنوية 0.1 في هذه الحالة لسببين؛ الأول صغر عدد الحالات في التحليل (39 حالة) يجعل من الصعب الحصول على معنوية عامة لأجل هذه الاختبارات. ثانيا، هدف هذه الدراسة هو اختبار فروض وليس لتشخيص علل مزمنة.

يشير تحليل فـالد[*]إن استقرار واستقلال الحكومة يلعب دوراً فـي تفسير تبني السياسات المكانية. تشير نسب الترجيح في الجـدول 4 أن بلـداً بحكومة لم تصل للحكم عن طريق انقلاب عسكري له احتمال حدوث نو ع من سياسات نظم عمرانية بمعدل 15.6 مرة عن البلد الذي مرّ بانقلاب عسكري. استقرار النظام القائم له نفوذ هام على سياق صنع قرار سياسة التخطيط.

كذلك، البلدان التي تستقبل اكبر قدر من مجموع المساعدات التنمويـة الخارجية من وراء البحار(أو دي آي) هي بوضوح تـشمل أكثـر احتمـالاً سياسات مكانية في وثائقهم التخطيطية الصادرة عنها على الرغم من أن معدل الفرد الواحد من مساعدات التنمية من وراء البحار إلى نسبة النـاتج القـومي للفرد الواحد قياس على جانب من الأهمية للمساعدات التنموية الخارجية للبلد، إلا انه لم يكن مهماً من الناحية الإحصائية ولهذا اسقط من النموذج النهـائي. تفسير هذه النتيجة هو أن الأهمية تكمن في المقدار الكلي للمـساعدات عـن المقدار النسبي، ربما أن المانحين ينزعون إلي إعطاء اكبر قدر من المساعدة للبلدان المهتمين بها جداً. عندما يصبح المانحون مهتمين ببلد عندها احتمـالاً يمارسون نفوذاً أكثر مباشرة على سياسة تنموية مثل التي تـروج لـسياسات التنمية المكانية.

(*) إحصائية فـالد هي مربع نسبة معامل الانحدار اللوجستي إلى الخطأ المعياري فيهـا (Norusis, 1990) انظر أيضا؛ (Aauck and Donner, 1977).

Table 4: Wald Statistic, R Statistic and Odds Ratios from Logistic Regressions Predicting the Adoption of Urban Spatial Policies in African Development Plans.

	Entire Urban System			Smaller Centres			Larger Centres		
	Wald Statist	R	Odds Ratio	Wald Statist.	R	Odds Ratio	Wald Statist.	R	Odds Ratio
Total deve aid	6.41*	0.313	6.14	4.22*	0.211	2.89	0.92	0.000	1.48
Coup d`etat	4.57*	0.239	15.61	2.77*	0.124	4.97	4.06	0.218	10.24
All-City index	3.59*	0.188	1.52	3.40*	0.168	1.52	0.07	0.000	0.94
P1/P2 index	1.82	0.000	1.09	2.84*	0.130	1.07	0.09	0.000	1.01
Constant	7.17			5.41			1.55		
-2 log likeli hood	45.03			49.96			43.18		
Constant	0.83			0.78			0.68		

* Significance 0.10

عندما استعملت نفس مجموعة المتغيرات لتوقع وجود سياسات مراكز صغرى، فالنتيجة كانت مختلفة نوعاً ما. اثر كل من الاستقرار السياسي والاستقلال الوطني يبدو أنهما اضعف. تشير النسب المرجحة أن غياب الانقلابات العسكرية يزيد من احتمالية حدوث إمكانية سياسة المراكز الصغرى سوف تتبنى بمعامل 5(*) بلدان بمستويات عالية من المساعدات الأجنبية أكثر احتمالاً مستمرة بتبني سياسات مراكز صغرى. حضور النوعين من الهيمنة معاً، كما ناقشت سابقاً، هو مرتبط إلى حد هام بتبني هذه السياسات، ولكن ليس للنوعين قوة أكثر تأثيراً من عامل الاستقرار أو الاستقلال الوطني.

للمقارنة، هذه المجموعة من المتغيرات توقعها ضعيف لوجود سياسة مراكز كبرى. مؤشر استقرار الحكومة فقط يعطي توقعاً ذا معنى لتبني سياسة تروج للتطوير العمراني عند أعلى مستويات نظم المستوطنات الحضرية. هذه

(*) Factor of 5 .

النتيجة ممكن ترجع إلى طبيعة شمولية المؤشر، منذ الخطط كانت معروفة بان لها سياسة مراكز كبرى إذا شملت عدد من السياسات المتنوعة مثـل سياسـة ترويج لمدن ثانية، تطوير مدن جديدة صغيرة الحجم، إعادة موقـع عاصـمة قومية أو الحد من جذب المدينة الكبرى. توحي نتائج هذه الدراسة لتنميـة أي من هذه السياسات ضرورة وجود بيئة سياسية مستقرة، لان هـذه الـسياسات تتطلب إعادة تخصيص الاستثمارات بقدر ضخم خارج اكبر مدينة. إضافة إلى ذلك، قليل من الوكالات المانحة كانت مهمة في مساعدة تمويل مشاريع كبيرة الحجم لإنشاء مدن جديدة أو لنقل العاصمة، لان التكاليف عالية جداً. أكثر من ذلك، على الرغم من أن الهيمنة ممكن أن تكون سبباً لمثل هذه السياسة، دوافع أخرى، مثل الرغبة في توازن أكثر للمستوطنات العرقيـة أو موقـع أكثـر مركزية للعاصمة، هذه الدوافع ربما تكون هي القوة المحركة، وليس مجـرد حجم المدينة فقط.

6ـ خاتمة

وجدت هذه الدراسة علاقة اضعف مما كان متوقعاً بين الهيمنة وتبني سياسة وطنية لتنمية المكانية، ولكن سلطت الضوء أول مرة على أهمية عاملين مقارنين هما الاستقرار السياسي واستقلالية الحكومات. على الرغم من أن البلدان ذات المعدلات المرتفعة من الهيمنة الحضرية أكثر احتمالاً أن تبني سياسات لتنمية نظام الاستيطان الحضري بالكامل، إلا أن معدلات الهيمنة هذه ليست ذات نفوذ مثل الاستقرار السياسي واستقلالية الحكومات. تقترح هذه النتائج إن مثل هذه السياسات أكثر احتمالا أن تتبنى عندما تكون الحكومة أكثر استقرارٌ، ولكن أكثر اعتماداً على إجمالي المساعدات الخارجية. الهيمنة يبدو أنها حالة ضرورية ولكنها ليست حالة كافية لأجل تبني هذه السياسات. هذه النتيجة لا تعني أن سياسات نظام الاستيطان الوطني إما أن تكون خاطئة أو غير ملائمة، ولكنها تشير إلى أن هناك عوامل من داخل المؤسسة ممكن أن تعوق أو تعزز احتمالية أن مثل هذه السياسات ممكن أن تتبنى.

ليس مفاجئ أن يكون الاستقرار السياسي له تأثير على السياسة المكانية، ولكن درجة نفوذه كانت غير متوقعة. الحقيقة أن القادة السياسيين بشرعية أقوى (أي وصلوا الحكم بدون انقلابات عسكرية) مقترنون بتبني سياسات مكانية تشير إلى التحدي السياسي الحقيقي للحصول على تبني وتنفيذ مثل هذه السياسات في وجه المعارضة الصارمة من قبل المجموعات العرقية في اكبر مدينة. علاوة على ذلك، يوحي نفوذ عامل الاستقرار هذا إلى أن سياسة مكانية ناجحة تتطلب قيادة قادرة أن تبقى على دفة الحكم فترة طويلة الأجل إذا أريد هذه السياسات أن تحصل على التأثيرات المرتقبة.

يعتبر اثر ضعف الاستقلال الوطني، كما قيس بكل أطياف المساعدات الأجنبية، هو أكثر إثارة للمتاعب. في حين أن هذه النتيجة لا توفر برهان مباشر لنفوذ مفاهيم غربية الرؤية (مثل نظرية أقطاب النمو) على خطط التنمية الأفريقية، إلا انه توحي بان البلدان الهامشية المرتبطة جداً بالدول المانحة الأكثر تقدماً هي التي على الأرجح أن تتبني مفاهيم التخطيط الحضري هذه(*). مستوى المساعدات الأجنبية التي استقبلته البلدان الأفريقية يكون من المحتمل مرتبطا بدرجة عالية مع أسلوبين مباشرين في استيعاب المفاهيم التخطيطية. الأول جاء عن طريق البلدان التي تقبض مساعدات أجنبية أكثر على الأرجح لها دراسات استشارية مباشرة أعدت من قبل خبراء غربيين، الذين هم عامة روجوا لدور المراكز الحضرية الصغرى في التنمية الريفية. الثاني، من خلال البلدان الأفريقية ذات التاريخ الطويل من الاعتماد على المساعدة الأجنبية وانه على الأرجح قد استلمت اكبر عدد من المنح الدراسية لطلبة إما لحضور مؤتمرات علمية ودورات قصيرة المدى أو لمواصلة دراسات جامعية في المعاهد التخطيطية القائمة في الغرب(*). قد

(*) الآلية لهذا النوع من علاقة التبادل بين القلب و الهامش قد نُقشت بالتفصيل في مواقع أخرى انظر (Friedmann, 1972,1973,1986; Gilbert, 1989).

(*) انه 10% من الطلبة الدارسين للتخطيط التنموي في الجامعات الأميركية سنة 1975 جاءوا من البلدان النامية، ارتفعت هذه النسبة أكثر من 20% بحلول الثمانينات(Sanyal,1989) . في المملكة المتحدة بمنتصف السبعينات طالب واحد من كل أربعة طلبة منخرطين في برنامج الدراسات العليا للتخطيط كان من الدول النامية (King, 1977) أهمية ملائمة هذه الترتيبات قد نقش من قبل عدد من المؤلفين؛ Simon, 1992a; Benninger, 1987; Meier, 1988; Knox and Masilela, 1990.

اقترح البعض، ينبغي الاهتمام بدراسة تأثير دور المراكز العلمية العالمية في الترويج إلي مفاهيم معينة. كما يجب أن يُجرى[39] **"تحقيق ناقد كيف أن هذه الأفكار كانت وراء التركيز على خطط التنمية لمختلف البلدان الأفريقية مهيأة لوضع أصبحت النظم الحضرية منه أكثر تضخماً وهيمنة وبعداً عن التأثير الواقعي الإيجابي لاتجاه التنمية في بقية أنحاء البلاد"**.

هذه الدراسة مهمة على وجه الخصوص بالنسبة للمواضيع التي جارى فيها النقاش الأكاديمي مثل موضوع مراكز النمو، بالرغم من التساؤلات التي طرحت حول المفهوم من الناحية العلمية وفي وجه البراهين التجريبية المتفرقة، فإن السياسات المنبثقة لم تستحوذ التأثيرات المرجوّة. استمر مفهوم مراكز النمو يطفو على سطح وثائق التخطيط عبر القارة الأفريقية، انه مبكر جداً لنقول هل هذا النمط مثالا لتأثيرات المتباطئة في تلك المفاهيم الغربية المهجورة التي سُربت إلى سياسات وخطط التنمية الأفريقية ؟ أو لوجود محاولة اشمل لإعادة تشكيل المفاهيم القائمة إلي مجموعة حلول محلية أكثر ملاءمة[40].

عموماً، انه ضروري للأكاديميين الغربيين والمباشرين للتنمية معرفة أن المخططين الأفارقة لشؤون التنمية قد واصلوا الاستمرار في تجربة مفهوم مراكز النمو بعدة سبل تطبيق مختلفة مدة طويلة بعد محاولة عدد من الأكاديميين في الغرب نبذ هذا المفهوم. يجب نحن (المخططين الغربيين) أن نعترف بقيمة ملاحظة اوكبالا[41] التي أوعز فيها **"انه يجب على الأفارقة حل مشاكلهم التنموية بأنفسهم، وليس احد من غيرهم مهما كان عاقد العزم على ذلك"**. وكذلك بدلاً من التخلي عن هذه التجارب لحل مثل هذه المشاكل

يجب على المهتمين بالتنمية بان يكونوا مفتوحين على الإبداع والتجديد من القمة إلى القاعدة، و إمكانية التعليم مباشرة من تجربة العالم الثالث.

الأفكار الغربية مثل التقنية الغربية، ممكن أن تكون أو لا تكون ملائمة لمعطيات معينة. التقييم للملائمة يجب أن يتم عن طريق صناع السياسة والمخططين الأفارقة، ويجب أن يقرروا السبل لتبني مفهوم ما فقط لأنه الأنسب. إعادة تنظيم للأفكار "القديمة" ممكن أن تعد لأجل تنمية أشكال جديدة كسياسية مكانية أكثر صلة مباشرة بسياق التنمية المحلية. على سبيل المثال، محاولات لإعادة ابتكار سياسات مراكز نمو مع اتجاهات محسومة ريفياً وزراعياً (مثل سياسات المراكز الإنتاجية والتجارة الريفية في كينيا)، ربما تكون ملائمة تماماً ولكن فقط إذا سمحت هذه الأفكار لتترعرع و تتجذر مع مصاعب وخصوصيات البلد المعني. يتطلب هذا النوع من التعلم التزاماً اكبر بتطوير قدرات إفريقيا المحلية لتحليل مسائل تخطيطية رئيسة، وتقوية مؤسسات قادرة على تطبيق حلول محلية. ولكن أهمها جميعاً، يتطلب هذا النوع من التعلم التزام اقوي للانتباه والتأكيد على ما أُعد و طُرح من حلول.

7 ـ هوامش

1. United Nations, 1989, World Population at the Turn of the Centaury , Dept. of Economic and Social Affairs, Population Studies, No.111, UN, New York.

2. El – Shakhs, S. and Obudho, R. (eds.), 1974, Urbanisation, National Development, and Regional Planning in Africa, New York, Preager.

3. Renaud, B., 1981, National Urbanization Policies, New York, Oxford University Press.

4. Glantz, M. and Katz, R., 1985, Drought as a constraint in Sub Saharan Africa, in Ambio, No.14, PP334 – 39.

5. World Bank, 1982., Accelerated Development in Sub Saharan Africa, Washington, DC.

6. Brennan, E. and Richardson, H., 1986, Urbanization and Urban Policy in Sub Saharan Africa, in African urban Quarterly, No.1, PP20 – 42.

7. Richardson, H., 1981, National Urban Development Strategies in Developing Countries, in Urban Studies, No. 18, PP267 – 83.

8. King, A., 1977, Exporting Planning: the Colonial and Neo– Colonial Experience, in Urbanism Past and Present, No.7, PP12 – 22.

9. Ibid.

10. King, A., 1977, OpCit.

11. Taaffe, E., et at, 1963, Transport Expansion in Underdevelopment Countries: A Comparative Analysis , in Geographical Analysis, No.53, PP503 – 29.

12. El – Shakhs, 1974, OpCit.

13. Ben – Amor, A.and Clairmonte,F., 1965,Planning in Africa, Journal of Modern African Studies, No.3, PP 473 –97.

14. United Nations Economic Commission for Africa, 1969., African Development Plans and their Principle Characteristics in UNECA Planning Newsletter, No.2.

15. Ibid.

16. Okpala, D., 1990, the Roles and Influences of External assistance in the Planning , Development, and Management of African Human Settlements Systems, in Third World Planning Review, No., 12.

17. Darwent, 1969 Hansen, 1972; Kuklinski, 1972; Conroy,1973; Parr, 1973; Moseley,1974; Gilbert, 1975; Apalraju and Safier, 1976; Lo and Salih, 1978; Boisier, 1981; Ayodele Ariyo, 1987.

18. Johnson, 1970; Richardson, 1978; Rondinelli and Ruddle, 1978; Friedmann and Douglas, 1978; Michell – Weaver, 1991; Simon 1992b.

19. Taylor, 1974; Mabogunje and Faniran, 1977; Southall, 1979; Ligale, 1982; Baker, 1990; Baker and Pederson, 1992; Obudho and Waller, 1976; Trager, 1979; Funnell, 1976; Southall, 1988; Wekwete, 1989.

20. Doan, P., and Lewiss, B., 1993, Growth Linkages and Urban Development in Niger, in Growth and Change, No.24, PP487 –508.

21. Simon, D., 1992, Cities Capital and Development; African Cities in the World Economy, London, Belhaven press.

22. Brennan, E. and Richardson, H., 1986, OpCit.

23. Young, F, and Khawaja, M. 1987, Spatial Management Policies in Sub Saharan African Countries: A Comparative analysis, in African Urban Quarterly, no.2 PP82 – 86.

24. McNulty, M. and Horton, F. 1979, Problems and Prospects of Planning in an African Context, in Obudho and El Shakhs, S., OpCit.

25. Okpala. D., 1992., Viewpoint; planning and development in Africa, in Third World planning Review, No.14, iii – vii.

26. Killick, T., 1976, the possibilities of Development Planning, in Oxford Economic Papers, No.28.

27. Young and Khawaja, 1987, OpCit.

28. Leichter, H., 1975, Political Change and policy Change; the Case of tow Philippine cities, in Journal of Development areas, No.10.

29. Grindle, M. and Thomas, J., 1990, After the Decision : Implementing Policy Reforms in Developing Countries, in World development, No18, PP1163 – 81.

30. Ilchman, W. and Uphoff, N., 1971, the Political Economy of Change, University of California Press, Berkeley.

31. Friedmann, J., 1972, A General Theory of Polarized Development, in Hansen, PP82 – 107.

32. Stren, R., 1975, Urban Policy and Performance in Kenya and Tanzania, in Journal of Modern African Studies , No.13, PP 267 – 94.

33. Cohen, M., 1979, Urban Growth and Economic Development in the Sahal, Washington DC, World bank working Staff Papers No.315.

34. Grindle, M. and Thomas, J., 1990, OpCit.

35. Southall, A., 1988, Small Urban Centers in Rural Development: What else is development other than helping your own home town?, in African Studies review, No.31, PP1 –15.

36. Richardson, H., 1978, Growth Centre, Rural Development, and National Urban Policy: A defense, in International Regional science Review, No.3, PP133 – 52.

37. Mckinlay, R. and Little, R., 1978a, A foreign policy Model of the Distribution of British bilateral aid, 1960 – 70, in British Journal of Political Science, No.8, PP313 – 31.

38. Hyden, G., 1983, No Shortcuts to progress: African Development Management in Perspective, Heinemann, London.

39. Mabogunje, A., 1990, Urban Planning and the Post Colonial Africa; A Research Overview, in African Studies Review, No.33, P162.

40. Mlia, J., 1974, National Urban Development Policy: the Issues and Options, in El – Shakhs and Obudho, OpCit, PP75 – 89.

41. Okpala, D., 1992, OpCit.

8ـ ملاحق

ملحـــق (أ)

قائمة بخطط التنمية في افريقية

- Algeria: Rapport General du Plan Quinquennal, 1980 — 1984.
- Benin: Plan d`Etat de Developpement Economique et sociale, 1977 – 1980; Rapport de synthese.
- Botswana: National plan for Economic and Social Development, 1979 – 1985.
- Burkina Faso: Premier Plan Quinquennal de Developpement Populaire. 1986 – 1990.
- Burundi: Quatrieme Plan Quinquennal de Developpment Economique et Sociale , 1983 – 1987.
- Cameroon: the Fifth five Year Plan Economic, Social, and Cultural Development Plan, 1981 – 1986.
- Central African Republic: Plan de Developpement Economique et Social, 1982 – 1985.
- Congo: Le Programme Triennal de Developpment, 1975 – 77.
- Egypt; The Detailed Frame of the Five Year Plan for Economic and Social Development, 1982 – 1986.

- Ethiopia: Ten Year Investment Plan for Socialist Ethiopia, 1980/81 – 1989/90.
- Gabon: Plan Interimaire de development Economique et Sociale, 1980 – 1982.
- Gambia: Five Year Plan for Economic and social Development,1982 – 1985.
- Ghana: Five Year Plan for Economic and Social Development, 1982 – 1986.
- Guinea: Le Plan Quinquennal.1981 – 1985.
- Ivory Coast: Le Plan de 1981 – 1985 et ses Antecedents.
- Kenya: Development Plan for the Period. 1984 – 1988.
- Lesotho: Five Year Development Plan, 1980 – 1984.
- Liberia: Second National Socio – Economic Development Plan, 1981 – 1985.
- Libya: Summary of the Socio – Economic Transformation Plan, 1981 – 1985.
- Madagascar: Premier Plan, 1978 – 1981.
- Malawi: International Conference of Partners in Economic Development, 1983 – 1987.
- Mali: Five Year Plan for Economic and Social Development, 1981 – 1985.

- Mauritania: Plan de Develop
ment Economique et Social, 1981 – 1985.

- Niger: Plan Quinquennal de Developement Economique et Sociale, 1979 – 1983.

- Nigeria: National development Plan, 19881 – 1985.

- Rwanda: Troisieme Plan Quinquennal de Developement Economique et Sociale et Culturelle, 1982 – 1986.

- Senegal: Sixieme Plan Reajuste de Development Economique et Sociale, 1981 – 1985.

- Sierra Leone: National Development Plan, 1974 – 75, 1978 –79.

- Somalia: National Development Programme, 1979 – 1981.

- Swaziland: Five Year Plan for Economic and Social Development, 1981 – 1985.

- Tanzania: Third Five Year Plan for Economic and Social Development,1976 – 1981.

- Togo: Plan de Developement Economique et Sociale, 1976 – 1980.

- Tunisia: Plan de Developement Economique et Sociale, 1982 –1980.

- Uganda: Revised Recovery Programme, 1982 – 1984.

- Zaire: Programme Interimaire de Rehabilitation Economique, 1983 – 1985.
- Zambia: Annual Development Plan, 1986.
- Zimbabwe: First Five Year National Development Plan, 1986 – 1990.

ملحق (ب)

الهيمنة الحضرية و التنمية المكانية في افريقيــة

Country	Urban System	Market Town	Second City	P1P2	All-City	ODA-total	Coup D'etat
Algeria	1	0	1	3.20	0.25	19.00	0
Benin	0	0	0	2.66	0.36	17.71	1
Botswana	1	1	1	2.25	0.48	18.42	0
Bur. Faso	1	1	0	1.93	0.54	19.46	1
Burundi	1	1	0	7.08	0.50	18.76	1
Cameroon	1	1	1	1.46	0.28	19.11	0
C.Africa R.	1	1	0	3.03	0.32	18.31	1
Congo	0	0	0	2.00	0.67	17.85	1
Egypt.	1	0	1	2.71	0.34	21.09	0
Ethiopia	0	0	0	5.13	0.28	19.19	1
Gabon	1	1	0	3.24	0.71	17.84	0
Gambia	1	0	1	1.17	0.50	18.04	0
Ghana	0	0	0	2.77	0.25	18.77	1
Guinea	0	0	0	3.29	0.34	18.22	0
Ivory Coast	1	1	1	5.22	0.49	18.63	0
Kenya	1	1	0	2.06	0.44	19.83	0
Lesotho	1	1	0	6.05	0.31	18.32	0
Liberia	0	0	0	----	0.51	18.50	1
Libya	0	0	0	1.95	0.54	16.19	1
Madagascar	1	0	1	5.15	0.33	18.33	1
Malawi	1	1	1	1.42	0.33	18.58	0
Mali	1	1	0	6.22	0.38	19.25	1
Mauritania	0	0	0	6.15	0.44	19.18	1
Morocco	1	1	0	2.85	0.29	20.67	0
Niger	0	0	0	3.86	0.40	18.97	1
Nigeria	0	0	0	1.25	0.09	17.52	0
Rwanda	1	1	0	5.43	053	18.83	1
Senegal	1	1	1	6.81	0.47	19.80	0
Sierra Leon	0	0	0	3.33	0.43	16.17	0
Somalia	1	1	0	7.14	0.32	19.02	1
Swaziland	0	0	0	2.78	0.29	17.33	0
Tanzania	1	0	1	4.34	0.22	19.41	0
Togo	1	1	0	6.85	0.57	17.58	1
Tunisia	1	1	0	4.17	0.36	19.16	0
Uganda	1	1	0	1.17	0.39	18.70	1
Zaire	0	0	0	3.24	0.25	19.57	1
Zamia	1	1	0	1.67	0.23	19.96	0
Zimbabwe	1	1	0	1.59	0.38	19.23	0